رسائل مفيدة

٣

شرح قصيدة

"غرامي صحيح"

في أنواع الحديث

تأليف

الشيخ بدر الدين الحسيني

رحمه الله



دار البصائر

رسائل مفيدة

٣

شرح قصيدة

"غرامي صحيح"

في أنواع الحديث

وقرأتها على الشيخ الفاضل
محمد رفيق محمد يوسف السلفي

تأليف

الشيخ بدر الدين الحسيني

رحمه الله

وشيخ الجامعة السلفية
في فيصل آباد
عبد العزيز علوي

دار البصائر

في ٢٦ رجب ١٤٣١

[illegible] في ٢٦ من شهر ١٠ / ١
١٤٢٢ على شيخي وقرأها [illegible]
الحسيني

وقرأتها على شيخنا محمد شفيق
جاهر يوم الثلاثاء في الأول
من شهر ذي القعدة ١٤٢٣

وقرأتها على شيخي وقرأها عليه
عبد الله بن صالح العبيد
في العاشر من شعبان
١٤٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى في بولاق ١٢٨٦ هـ

الطبعة الثانية
١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

الطبعة الثالثة
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

دار البصائر دمشق - سوريا ص. ب. ٥١٩٥

المقدّمة

بسام عبد الوهاب الجابي

ترجمة الناظم ابن فَرْح

هو شهاب الدين أحمد بن فَرْح[1] بن أحمد بن محمد الإشبيلي الشافعي، أبو العباس اللَّخْمي، الإمام المحدث الحافظ الزاهد (٦٢٥ هـ - ٦٩٩ هـ).

ولد عام ٦٢٥ هـ بإشبيلية عاصمة الموحدين، وأسره الإفرنج (الإسبان) عندما غزوا إشبيلية سنة ٦٤٦ هـ، ولكنه تمكن من الفرار، وذهب إلى مصر سنة بضع وخمسين وست مئة حيث تفقه على الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وسمع من شيخ الشيوخ شرف الدين الأنصاري الحموي، والمعين أحمد بن زين الدين، وإسماعيل بن عزوز، والنجيب بن الصيقل، وابن عَلَّاق وغيرهم.

---

(١) قال المقري في «نفح الطيب» ٢ : ٥٣١ : «ظاهر (كلام الصفدي) أنه ابن فَرَح - بفتح الراء - والذي تلقيناه عن شيوخنا أنه بسكون الراء». وكذلك ضبطه السبكي في «طبقات الشافعية» ٨ : ٢٦ بسكون الراء.

ثم قدم دمشق، واستقر بها، وسمع من ابن عبد الدائم، وعمر الكرماني، وابن أبي اليسر، وغيرهم.

وكان يدرس الحديث بالجامع الأموي لِمَا كانت له من مكانة في هذا العلم، وعرضت عليه مشيخة دار الحديث النورية فأباها.

قال الصفدي: وكان بزي الصوفية، ومعه فقاهة بالشافعية.

قال الذهبي: أقبل على تجويد المتون وفهمها، فتقدم في ذلك، وكانت له حلقة إقراء في جامع دمشق، يقرأ فيها الحديث وفنونه. حضرت مجالسه، وأخذت عنه، ونعم الشيخ كان؛ سكينة ووقاراً، وديانة واستحضاراً.

مات بتربة أم الصالح (غربي المدرسة الجوهرية وقبلي المدرسة الشامية الجوانية في زقاق المحكمة في دمشق القديمة) في جمادى الآخرة سنة ٦٩٩ هـ.

ويعرف له هذه القصيدة الغزلية في ألقاب الحديث، وشرح للأربعين النووية، ومختصر خلافيات البيهقي في الخلاف بين الحنفية والشافعية.

ترجمة الشارح: الشيخ بدر الدين الحسني

اسمه ونسبه:

هو بدر الدين محمد بن يوسف بن بدر الدين المغربي البيباني

الحسني المراكشي السبتي المالكي الدمشقي.

زمن ومكـان ولادته:

ولد بدمشق سنة ١٢٦٧ هـ = ١٨٥١ م - كما أخبر عن نفسه - بداره قرب دار الحديث الأشرفية في حي ابن أبي عصرون (العصرونية) بدمشق القديمة.

والداه:

ولد من أبوين فاضلين تقيين ورعين؛ فوالده هو السيد يوسف بن بدر الدين المغربي المراكشي السبتي الحسني المالكي الدمشقي. قدم دمشق بعد أن حصَّل العلوم بالجامع الأزهر بالقاهرة، وأخذ عن كثير من علماء مصر.

وكان لوالده الفضل الكبير في استرجاع مكان دار الحديث الأشرفية وإعادته إلى سابق عهده عامراً بالعلم والفضل، بعد أن كان استولى عليه أحد الإيطاليين وجعله مستودعاً للخمور.

ووالدته هي عائشة الكزبري، من أعرق أسر دمشق بالعلم والفضل، خصوصاً في علم الحديث في ذلك العصر.

توفي والده في يوم الخميس ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٩ هـ = ١٨٦٢ م، ودفن في مقبرة باب الصغير بدمشق.

نشأته وعلمه وكتبه:

قرأ القرآن ومبادىء العلوم على والده الشيخ يوسف، وكان عمره

اثنتي عشرة سنة لما توفي والده؛ فاعتزل في غرفة والده وأخذ يدرس الكتب ويحفظ المتون.

برع الشيخ في الأصول والتوحيد والمعاني والوضع والمنطق. ويقال: إنه كان يحفظ صحيحي البخاري ومسلم بأسانيدهما، وموطأ مالك، ومسند أحمد، وسنن الترمذي، وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه.

لم يطبع له سوى كتابين، هذا الذي بين يديك، وآخر في سند صحيح البخاري.

وتنسب له كتب أخرى كثيرة جمعها أحد تلاميذه: الشيخ طاهر الأتاسي - مفتي حمص - بقصيدة.

ويقال أن هذه الرسالة طبعت بغير إذنه، وأنه أمر بجمعها؛ ولكن ما جاء في مقدمتها من سؤاله النفع بها يتعارض مع هذا القول.

وفاته:

توفي الشيخ بدر الدين عن عمر يناهز السابع والثمانين وذلك في يوم الجمعة ٢٧ ربيع الآخر سنة ١٣٥٤ هـ الموافق ٢٨ حزيران ١٩٣٥.

وقد ألف في ترجمته عدة رسائل، وكتبت عنه عشرات المقالات.

قصيدة غرامي صحيح:

هذه القصيدة قصيدة غزلية في ألقاب الحديث، ضمنها ابن فَرْح أنواع الحديث مورياً عنها. وقد حظيت باهتمام العلماء. فقد رواها عن ابن فَرْح كبار الحفاظ والعلماء مثل الدمياطي واليونيني. وقال عنها تاج الدين السبكي: وهذه القصيدة بليغة، جامعة لغالب أنواع الحديث.

وقد شرحها عدد من العلماء، ومن هذه الشروح:

- شرح عز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩ هـ، المسمى (زوال الترح في شرح قصيدة ابن فرح) وقد نشره F. Risch مع ترجمة وشروح بالألمانية في مدينة ليدن بهولندا سنة ١٨٨٥ م. وبتعليقه على هذا الشرح نشر الجزء الأكبر من شرح شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي المتوفى عام ٧٤٤ هـ.

- شرح محمد بن إبراهيم بن خليل التَّتَائي المتوفى سنة ٩٣٧ هـ.

- شرح ليحيى بن عبد الرحمن الأصفهاني القرافي الزبيدي، صنفه سنة ٩٦٢ هـ، وطبع في تونس سنة ١٣٢٠ هـ.

- شرح لمحمد بن محمد الأمير الكبير المتوفى سنة ١٢٣٢ هـ، وطبع سنة ١٢٨٦ هـ بتصحيح الشيخ حسن الطويل. ويقال أن هناك

شرح آخر لابنه (الأمير الصغير) محمد بن محمد المتوفى سنة ١٢٤٧ هـ.

ـ شرح لمحمد بن علي البلطجي الشافعي. ذكره بروكلمان.

ـ شرح للقاسم بن عبدالله بن قُطْلوبُغا المتوفى سنة ٨٧٩ هـ.

ـ شرح لشمس الدين محمد الحنبلي.

ـ شرح لابن قنفذ القسنطيني، أبي العباس أحمد بن الحسن الخطيب، المتوفى سنة ٨١٠ هـ. مطبوع.

ـ حاشية لإبراهيم بن محمد، برهان الدين البِرْماوي الأنصاري الأحمدي الأزهري المتوفى سنة ١١٠٦ هـ على شرح القرافي لمنظومة غرامي صحيح، ذكرها الزركلي ١: ٦٨.

ـ شرح لمحمد بن أحمد السَّفّارِيني المتوفى سنة ١١٨٨ هـ اسمه «الملح الغرامية» ذكره الزركلي ٦: ١٤.

ـ شرح لعمر بن عبد الله بن عمر بن يوسف أبي حفص الفهري الفاسي المتوفى سنة ١١٨٨ هـ. اسمه «المقترح في شرح الأبيات ابن الفرح» مخطوط في خزانة الرباط، ذكر ذلك الزركلي في «الأعلام» ٥: ٥٣.

ـ «تقرير» لأحمد بن موسى البِيلي العدوي المتوفى سنة ١٢١٣ هـ، وكذلك له «نكات» على هذه القصيدة.

ـ وأخيراً شرح الشيخ بدر الدين بن يوسف البيباني الحسني. وقد طبع في بولاق سنة ١٢٨٦ هـ.

هذه الطبعة:

اتخذتُ الطبعة الأولى والوحيدة لهذا الشرح والتي طبعت في مطبعة بولاق بمصر عام ١٢٨٦ هـ؛ أصلاً لهذه الطبعة. وتمتاز هذه الطبعة بإثبات نص القصيدة مشكولاً ومقابلاً على الأصول التالية للوصول إلى نص صحيح وأصيل للمنظومة:

أ ـ ما رواه تاج الدين السبكي في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى»[١]، واعتمدت على الطبعة التي حققها الأستاذ عبد الفتاح محمد الحلو والأستاذ محمود الطناحي.

وهما اعتمدا على الأصول التالية:

١ ـ المطبوعة القديمة من كتاب الطبقات.

٢ ـ المخطوطة ج. (نسخة البديري بالقدس).

٣ ـ المخطوطة ز. (نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٦٣ تاريخ).

٤ ـ مجموعة في متون المصطلح مطبوعة في مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٥٢ م.

وقد أثبت كل ما ذكره المحققان من خلافات.

ب ـ ما رواه المقري في كتابه «نفح الطيب»[٢]، واعتمدت على

---

(١) ج ٨ ص ٢٧.

(٢) ج ٢: ٥٣١.

الطبعة التي حققها الدكتور إحسان عباس معتمداً على الأصول التالية:

١ ـ الطبعة الأوربية من كتاب «نفح الطيب» التي اعتنى بها كل من: دوزي، ودوجا، وكريل، ورايت؛ والتي طبعت في ليدن ـ هولندا عام ١٨٥٥ م. وهؤلاء اعتمدوا على النسخ الخطية التي توفرت لهم في باريس ولندن وأكسفورد وغوطه وبرلين وكوبنهاغن وبطرسبرغ.

٢ ـ عدة نسخ خطية ذكرها في مقدمة التحقيق.

٣ ـ مخطوطة «أعيان العصر» الورقة ١٠٥ من المخطوطة رقم ٢٩٦٢ أيا صوفيا، إذ أورد الصفدي ـ مؤلف «أعيان العصر» ـ نص القصيدة.

وأثبت ما ذكره الدكتور إحسان عباس من حواشٍ.

ج ـ ما ورد في كتاب «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي ٨ : ١٩١ حيث أورد الأبيات الثمانية الأولى من القصيدة.

وبذلك يكون نص المنظومة لطبعتنا هذه أصح النصوص.

* * *

ومن المفيد أن أشير هنا إلى أن نص القصيدة قد ورد أيضاً في

«المنهل الصافي» لابن تغري بردي، و«تاريخ الإسلام» للذهبي، و«عقد الجمان» للعيني.

* * *

وبالختام نسأل الله أن ينفع بهذه الرسالة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

بسام عبد الوهاب الجابي

١٢ ربيع الأول ١٤٠١

١٧ كانون الثاني ١٩٨١.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على إرسال منّه، وتسلسل كرمه وفضله؛ وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك المنّان، الذي منَّ علينا بالإيمان، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الهادي إلى سبيل الرشاد، صلى الله وسلم عليه وعلى سائر الآل والأصحاب والأجناد.

أما بعد، فيقول العبد الذليل الفاني، محمد بدر الدين ابن يوسف البِيبَاني، غفر الله له آمين، ورحمه وجميع المسلمين:

هذا شرح لطيف، ومنهج مهذب منيف، على نظم الشيخ الإمام الحافظ: شهاب الدين، أحمد بن فَرْح بن محمد اللخمي الإشْبيلي الشافعي رحمه الله تعالى؛ المسمى «بغرامي صحيح» حرصت فيه على ظهور العبارة، وإيضاح الإشارة، والله أسأل، وبنبيه أتوسل؛ أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأنْ ينفع به النفع العميم؛ إنه على ما يشاء قدير، وبعباده خبير بصير.

ولْنَشْرَعْ في المقصود، بعون الملك المعبود؛ فنقول وبالله التوفيق، والهداية لأقوم طريق:

اعلم أولاً أن هذه المنظومة قد اشتملت على نوع من أنواع البديع، وهو التورية، وهي والاستخدام أفضل أنواعه. ويقال لها: الإيهام ـ بالتحتية ـ وحدُّها: أن يُذْكَر لفظٌ له معنيان، أحدهما قريب، والآخر بعيد، ويراد البعيد لقرينة خفية.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ **الرحمن على العرش استوى** ﴾ [سورة طه ٢٠: ٥]. فإن الاستواء على معنيين، أحدهما: الاستقرار في المكان، وهو المعنى القريب الموَرّى به الذي هو غير مقصود لتنزيه الحق سبحانه وتعالى عنه؛ والثاني: الاستعلاء والملك، وهو المعنى البعيد المقصود الذي وُرِّي عنه بالقريب المذكور.

ومن ذلك قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه وقد سئل عن النبي ﷺ: من هذا؟ فقال: رجل يهديني السبيل. أراد يهديني إلى الإسلام، فورَّى عنه بهداية الطريق، وهو الدليل في السفر.

وقول إبراهيم عليه الصلاة والسلام لما سئل عن زوجته: هذه أختي. أراد أخوّة الإسلام.

وهي ـ أعني التورية ـ قسمان:

مجرَّدة: وهي التي لم يذكر فيها شيء من لوازم المعنى القريب الموَرَّى به ولا البعيد الموَرَّى عنه. كالأمثلة السابقة.

ومرشحة: وهي التي ذكر فيها لازم الموَرّى به، كقوله سبحانه

وتعالى: ﴿ والسماء بنيناها بأيد ﴾ [سورة الذاريات ٥١ : ٤٧].
فالأيدي يحتمل الجارحة وهو المورّى به، وقد ذكر معه على جهة الترشيح البنيان، ويحتمل القوّة والقدرة، وهو المعنى البعيد المقصود.
وهذه التورية التي هنا من هذا القسم، لأن ذكر الغرام وما معه يناسب الغزل.

* * *

قال المؤلف:

١ ـ غـرَامِي صحيـحٌ والـرَّجـا فيـك مُعْضَـلُ
وَحُـزْني وَدَمْـعِـي مُـرْسَـلٌ ومُـسَـلْسَـلُ[1].

غرامي أي: حبي. صحيح هو في اللغة: ضد المكسور؛ وعُرْفاً: ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة، بأن يرويه ثقة كامل الضبط حال التحمل والأداء من غير حصول قصور في ضبطه وعروض عارض في حفظه.

فخرج بالأوّل ما لم يتصل سنده، كالمرسل والمنقطع والمعضل.

وبالثاني من عرف ضعفه أو جهل حاله أو عينه.

وبالثالث المغفل كثير الخطأ.

---

(١) في «نفح الطيب»: «مطلق» عوضاً عن «مرسل».

وبالرابع الشاذ، وهو ما خالف فيه الراوي من هو أرجح منه.

وبالخامس: ما فيه علة قادحة، كالمرسل.

وهذا هو الصحيح لذاته، وأما الصحيح لغيره: فهو الحسن لذاته إذا تقوّى بطرق أخرى.

* * *

(فـروع):

الأوّل: قال النووي: والمختار أنه لا يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً. وقيل: أصحها الزهري عن سالم عن أبيه، وقيل: ابن سيرين عن عَبِيدة عن علي. وقيل: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود. وقيل: الزهري عن علّي بن الحسين عن أبيه عن علّي. وقيل: مالك عن نافع عن ابن عمر. فعلى هذا قيل: الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم. وتسمى هذه الترجمة سلسلة الذهب، والله أعلم.

الثاني: أول مصنَّف في الصحيح المجرد كتاب البخاري، ثم كتاب مسلم، وهما أصح الكتب بعد القرآن. والبخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد؛ وقيل: مسلم أصح. وقيل: بالوقف؛ هما سَواء. وجملة ما في البخاري بالمكرّر سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثاً، وبحذف المكرّر أربعة آلاف، والذي في مسلم بالمكرر اثنا عشر ألفاً. نقله العراقي عن أبي الفضل أحمد بن سلمة.

وقال أبو حفص المَيَانِجي: إنها ثمانية آلاف. قال الزَرْكَشي: ولعل هذا أقرب. وبحذف المكرر أربعة آلاف.

الثالث: تتفاوت رتب الصحيح على ما يشهد به الاستقراء والوجدان؛ فهو أقسام، أعلاها: ما اتفق عليه الشيخان، ثم ما رواه البخاري وحده لكون شرطه أضيق من شرط مسلم، ثم الذي جاء على شرط البخاري، ثم الذي جاء على شرط مسلم، ثم الذي جاء على شرط غيرهما من الأئمة، إما بتخريجه في كتابه الموضوع للصحة أو ثبوته عنه.

وذكر الحافظ ابن الصلاح أن ما روياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته، والعلم القطعي يحصُل به.

قال النووي: وخالفه المحققون والأكثرون، فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر، والله أعلم.

* * *

والـرَّجا فيك مُعْضَـل: الرجاء ـ بالمدّ ـ: الأمل، ـ وبالقصر ـ الناحية.

وعرفاً: تعلق القلب بمرغوب فيه مع الأخذ في أسبابه. وهو محمود بخلاف الطمع.

أشار إلى المعضَل ـ بفتح الضاد ـ يقولون: أعضله، فهو معضل.

ويسمى مرسلاً ومنقطعاً عند الفقهاء.

وهو: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي، وسواء في سقوط الاثنين هنا الصحابي والتابعي أو اثنان بعدهما من أي موضع كان.

ومنه ما حذف فيه النبي ﷺ ووُقف على التابعي. والله أعلم.

وحُزْني ودَمْعي: الحزن: انقباض طبع الإنسان لما يكرهه. والدمع: ماء العين، وأصله من الفؤاد.

مرسل: أشار إلى المرسل، وهو: ما سقط من آخر إسناده مَنْ بعد التابعي؛ كقول التابعي ـ ولو صغيراً ـ: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فَعَلَ كذا، أو فعل بحضرته كذا، أو نحو ذلك كالسماع والرؤية والحكم والجواب والأمر والنهي، كسمعته، أو رأيته، أو حكم بكذا، أو أجاب، أو أمر، أو نهى عن كذا.

ومسلسل: أشار إلى المسلسل وهو: ما اتفقت سلسلة رجاله في وصف، كسمعت فلاناً يقول: «أشهد بالله لقد حدثني فلان...» إلى آخره. وقد يقع التسلسل في معظم الإسناد، كالحديث المسلسل بالأولية؛ فإن السلسلة فيه تنتهي إلى سفيان بن عيينة فقط؛ ومن رواه مسلسلاً إلى منتهاه فقد وهم، كما قاله الحافظ ابن حجر.

٢ ـ وَصَبْرِي عَنكم يَشْهَدُ العقلُ أَنّه
ضَعيفٌ ومَتْروكٌ وَذُلِّي أَجْمَلُ

وصَبْري عنكم هو: حبس النفس عن الجزع.

يَشْهَدُ العَقْلُ: هو في اللغة: المنع. سُمِّي بذلك لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب الفواحش، ومن ثم قيل لمرتكبها لا عقل له.

وشرعاً يطلق على التمييز، ويعرّف بأنه صفة يُميِّز بها بين الحسن والقبيح، وهذا يزيله الإغماء ونحوه. وعلى الغريزي، ويعرف بأنه صفة غريزية يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات.

والمراد بها هنا: الحواس الخمس، حيث كانت سليمة. والعلم أفضل منه لأن الحق سبحانه وتعالى يوصف به دونه.

وانه: بالكسر إجراء لما قبلها مجرى القسم، وبالفتح على حذف الباء.

ضعيف: أشار إلى الضعيف، وهو: ما لم يجمع صفة الصحيح، بأن فُقد شرطٌ من شروطه الخمسة، وتتفاوت رتبه كالصحيح.

وقوله متروك: يعني بالكلية في بعض الأوقات، وضعيف في البعض الآخر، فلا تنافي في كلامه.

أشار إلى المتروك، وهو: ما تفرَّد به راوٍ أُجْمِع على ضعفه، وهو نوع من أنواع الضعيف.

وذلي أي: في طلبي لكم.

أجمل أي: مِنْ صبري عنكم، فلا يَرِد أن الصبر جميل.

٣ ـ ولا حَسَنٌ إلاَّ سَماعُ حَديثِكم مُشافهةً يُمْلَى عَليَّ فأَنْقُلُ[١]

ولا حسن إلا سماع حديثكم: أَخَّر الحسن مع أن المناسب تقديمه، لضيق النظم.

قال الخطابي: هو ما عُرِفَ مَخْرجُه، واشتَهرت رجالُه، وعليه مدار أكثر أهل الحديث، وتستعمله عامَّة الفقهاء. اهـ.

وهو قسمان: حسن لذاته، وهو ما اشتهرت رواته بالعدالة والضبط لا كاشتهار الصحيح، مع اتصال السند ونفي الشذوذ والعلة القادحة.

وحسن لغيره، وهو: ما رواه ضعيف ضِعفاً خفيفاً، كسوء حفظ؛ وروي من طريق آخَر معضّدٍ له. قاله الوالد رحمه الله تعالى.

* * *

(تنبيه):

قولهم في بعض الأحاديث: حديث حسن صحيح؛ للتردد الحاصل من المجتهد، حيث كان للحديث طريق واحدة، وهو دون ما يقولون فيه: صحيح فقط، أو على حذف «أو» التنويعية. فيكون

---

(١) في «النجوم الزاهرة»: «فلا» بدلاً من «ولا»، و«تملى» بدلاً من «يملى».

المعنى: صحيح من طريق، وحسن من أُخرى. وهو أعلى مما يقال فيه: صحيح، والله أعلم.

* * *

مشافهة: هي التحديث بلا واسطة.

يملى عليَّ فأنقل: أشار إلى السماع من الشيخ، وهو إملاء وغيرُه، من حفظ ومن كتاب. وهو أرفع أقسام تحمل الحديث الثمانية عند الجمهور. ولكنه في الإملاء أعلى لما فيه من شدَّة تحرّز الشيخ والراوي، إذ الشيخ مشتغل بالتحديث، والراوي بالكتابة عنه، فهما أبعد عن الغفلة، وأقرب إلى التحقيق، مع جريان العادة بالمقابلة بعده. قاله شيخ الإسلام [الحافظ ابن حجر العسقلاني].

وحُكِيَ عن مالك مساواة القراءة على الشيخ ـ سواء قرأتَ، أو قرأ غيرك وأنت تسمع ـ للسماع من لفظه.

وحُكيَ ذلك أيضاً عن أشياخه وأصحابه والبخاري ومعظم علماء الحجاز والكوفة، والذي عليه جمهور أهل المشرق أنه أرجح منها، وهو المعتمد، والله أعلم.

٤ ـ وأمْرِيَ مَوقوفٌ عليك، وليس لي
عَلَى أحَدٍ إلَّا عَلَيْكَ ٱلْمُعَوَّلُ[1]

---

(١) قال محقق «الطبقات»: في ج، ز «إلا عليك معول».

وأمري: أي: الذي به صلاحي.

موقوف عليك: أشار إلى الموقوف.

قال النووي: وهو المروي عن الصحابة رضي الله عنهم قولاً لهم أو فعلاً أو نحوه، متصلاً كان أو منقطعاً؛ ويستعمل في غيرهم مقيداً، فيقال: وقفه فلان على الزهري، ونحوه، وعند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر. وعند المحدثين كلُّه يسمى أثراً. انتهى.

وليس لي: أتى به دفعاً لما يتوهم أنه يثبت بغيره، وإن كان موقوفاً عليه.

على أحد إلا عليك المعوّل: اسم مفعول بمعنى التعويل، لأنه إذا كان من غير الثلاثي يأتي بمعنى المصدر.

٥ ـ وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعاً إِلَيْكَ لَكُنتَ لي
عَلى رَغْمِ عُذَّالي تَرِقُّ وَتَعْدِلُ[١]

ولو كان: أي: أمري.

مَرْفوعاً إليك لكنت لي: لَمَّا ذَكَرَ أولاً أن أمره موقوف عليه، كأنه قيل له: إنَّ من مكارم الأخلاق محبة المحب، فما باله قطع رجاءك؟

---

(١) قال محقق «الطبقات»: سقط هذا البيت من المطبوعة، وهو في ج و ز ومجموعة متون المصطلح ٢.

أجاب أنه يعذره، لعدم علمه بما عنده، ولو رُفع إليه حاله لرَقَّ له.

أشار إلى المرفوع، وهو: ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصةً، ولا يقع مطلقه، على غير ذلك، سواء كان متصلاً أم منقطعاً. وقول الصحابي: كنّا نقول كذا، أو نفعل كذا، أو نرى كذا، مضيفاً ذلك إلى زمن النبي ﷺ من المرفوع على المعتمد.

مثال ذلك: قول جابر: كنّا نعزل على عهد رسول الله ﷺ. رواه الشيخان.

وأما إذا لم يُضِفْه إلى زمنه ﷺ فهو موقوف، كما قاله الخطيب، وتبعه الحافظ ابن الصلاح.

وأطلق الحاكم والرازي والآمدي أنه مرفوع.

وقال ابن الصباغ: إنه الظاهر. وصححه الحافظ العراقي والحافظ ابن حجر، والله أعلم.

على رغم: قال في الصحاح: الرغام التراب، وأرغم الله أنفه، أي: ألصقه بالرغام، أي: التراب. وهذا كناية عن الدعاء عليه بالذل والقهر. والمعنى هنا على قهر **عُذَّالي** - بضم المهملة، وتشديد المعجمة المفتوحة -: جمع عاذل، وهو: الواشي الذي ينمّ بين الحبيب والمحب.

ترق أي: تحن إلَيَّ.

وتعدل: أي تميل عن الهجر إلى الوصال.

ولما ذكر العذال ناسب أن يتعرض لما يتعلق بهم فقال:

٦ ـ وَعَذْلُ عَذُولِي مُنْكَرٌ لا أُسِيغُهُ وَزُورٌ وَتَدْلِيسٌ يُرَدُّ وَيُهْمَلُ[1]

وعذل عذولي: هو أبلغ من عاذل.

منكر: أي: مردود.

لا أُسيغه ـ بضم الهمزة ـ أي: لا أُجيزه إلى باطني لأعمل به.

أشار إلى المنكر، وهو: ما تفرد به راو عدالتُه لا تَجْبُرُ انفرادَه.

وزور: كذب.

وتدليس يرد ويهمل: أشار إلى التدليس، من الدلس، وهو: اختلاط النور في الظلمة. سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء.

وهو نوعان:

الأوَّل: تدليس الإسناد، كأن يروي عمن عاصره ما لم يسمعه منه، سواء لقيه أم لا، أو سمع منه ولكن لم يسمع منه ما دلس به، قائلاً: قال فلان، أو عن فلان، أو أن فلاناً، أو ذكر فلان.

---

(١) قال محقق «الطبقات»: في المطبوعة: «وعدول عدوي منكر» والصواب في ج، ز، ومجموعة متون المصطلح ٢. وفي «النجوم الزاهرة»: «وعذل عذولٍ».

والثاني: تدليس الشيوخ، بأن يسمي شيخه، أو يلقبه، أو يَكْنِيه، أو يَنْسِبَه، أو يصفه بما لم يشتهر به.

والأوَّل مكروه جداً، ذمه أكثر العلماء. والثاني كراهته أخف، ويختلف فيها باختلاف القصد الحامل عليه، والله أعلم.

٧ ـ أُقَضِّي زماني فيك مُتَّصِلَ الأَسَى
وَمُنْقَطِعاً عَمَّا به أَتَوَصَّلُ[1]

أقضي زماني فيك متصل الأسى: أشار إلى المتصل، ويسمى الموصول. وهو: ما اتصل إسناده، مرفوعاً كان أو موقوفاً. وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم فلا تسمى متصلة حالة الإطلاق، بخلاف ما إذا قيدت، كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب، فتجوز حينئذ تسميتها به. كما قاله العراقي.

ومنقطعاً عما به أتوصل: أشار إلى المنقطع، وهو: ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، وأكثر استعماله في رواية مَنْ دون التابعي، كالليث عن أبي هريرة، ومالك عن ابن عمر. وقيل: ما اختل فيه رجل قبل التابعي، محذوفاً كان أو مبهماً، كرجل. وقيل: ما روي عن تابعيّ أو مَنْ دونه قولاً له أو فعلاً. قال ابن الصلاح:

---

(١) قال محقق «الطبقات»: في ج، ز: «ومنقطعا عن بابه أتوصل» والمثبت في المطبوعة، ومجموعة متون المصطلح ٣.

وهو غريب بعيد، والأول أصح كما ذهب إليه الفقهاء والحافظ ابن عبد البر والخطيب وجماعة من المحدثين.

٨ ـ وهـا أنـا في أكْفَانِ هَـجْرِك ـ مُـدْرَجُ
تُـكَـلِّفُـنِي مـا لا أُطِـيـقُ فَـأَحْمِـلُ

وها: حرف تنبيه.

أنا في أكفان: جمع كَفَن، وهو ما يلف فيه الميت ثم يدفن.

هجرك: هو: ضد الوصال.

مُدْرَج: أشار إلى المدرج، وهو قسمان:

الأول: مدرج الإسناد، وهو مخالفة الراوي للثقات بسبب تغير سياق الإسناد.

وهو أربعة أقسام:

الأول: أن يكون الحديث مروياً لجماعة بأسانيد مختلفة، فيجمع راو عنهم الكل على إسنادٍ واحد منها مع عدم تبيين الاختلاف.

الثاني: أن يكون المتن عند راو بإسناد دون طرف منه، فإنه مروي بإسناد آخر، فيرويه راوٍ عنه تاماً بالإسناد الأول.

الثالث: أن يروي راوٍ مَتْنَيْن مختلفين بإسنَادَيْن كذلك، فيروي كلًا منهما راوٍ عنه بأحد الإسنادين، أو يروي بإسناده الخاص به زائداً فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول.

الرابع: أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض فيأتي بكلام من قبل نفسه؛ فيظن بعض سامعيه أن ذلك الكلام هو متن ما ساقه من الإسناد، فيرويه عنه به.

وكله حرام لما فيه من التلبيس والتدليس.

الثاني مدرج المتن: وهو: مخالفة الراوي للثقات بسبب دخول موقوف من كلام صحابيّ أو من بعده بمرفوع من كلام النبي ﷺ بلا فصل بين الملحق بعزوه لقائله وبين كلام النبوّة، بحيث يتوهم أن كلاً مرفوع. ولا يجوز تعمده كالذي قبله إلا ما أدرج لتفسير غريب، فإنه مسامح فيه؛ وقد فعله الزهريّ وغيره[1].

تكلفني: من التكلف، وهو تحمل.

ما لا أطيق: تحمّله.

فأحمل: أشار إلى تحمل الحديث. ولا يشترط فيه إسلام ولا بلوغ على الراجح، فتقبل رواية المسلم البالغ فيما تحمله قبلهما.

قال جماعة: يستحب أن يبتدىء بسماع الحديث بعد ثلاثين سنة، وقيل: بعد عشرين.

---

(١) وقد ألف شيخنا السيد عبد العزيز الغماري حفظه الله تعالى كتاباً في هذا النوع من الحديث سماه: «تسهيل المَدْرَج إلى المُدْرج» طبعناه في سلسلة «النوادر» رقم (٣)، نشر دار البصائر - دمشق.

والصواب في هذه الأزمان التبكير به من حين يتأهل للسماع، ويختلف ذلك باختلاف الناس.

ونقل القاضي عياض أن أهل هذه الصنعة حـدَّدوا أول زمن يصح فيه السماع بخمس سنين، وعلى هذا استقر العمل.

وقال النووي: الصواب اعتبار التمييز، فإن فَهِم الخطاب، وردَّ الجواب؛ كان مميزاً صحيح السماع، وإلا فلا.

وروي نحو هذا عن موسى بن هارون وأحمد بن حنبل.

٩ ـ وَأجْـرَيْـتَ دَمْـعـي بـالـدِّمـاءِ مُـدَبَّـجَـاً
وَمـا هـي إلَّا مُـهْـجَـتي تَـتَـحَـلَّلُ(١)

وأجريت: بتاء الخطاب.

دمعي فوق خدّي مُدَبَّجاً: بضم الميم، وفتح الدال، وتشديد الباء المفتوحة. سماه الدارقطني بذلك أخذاً له من ديباجَتَيْ الوجه، وهما الخدان، لتساويهما وتقابلهما. وهو: رواية كل واحد من المستويين في أمر من الأمور المتعلقة بالرواية عن الآخر، فيكون كل واحد منهما تلميذاً وشيخاً لصاحبه؛ فإن روى أحدهما عن الآخر ولم يوقف على رواية الآخر عنه، فذلك رواية الأقران، ولا يسمى مدبجاً، وهو

(١) قال محقق «الطبقات»: في الأصول: «بالدماء مدلجاً» والمثبت في مجموعة متون المصطلح ٣.

أخص منه، فكل مدبج أقران ولا عكس.

ولما توهم السامع أن ما قاله من نزول الدموع حقيقة دفع ذلك بقوله:

وما هي: يعني: الدموع.

إلا مهجتي: أي: روحي.

تتحلل: أي: تذوب من كثرة الشوق، فتنزل في صورة الدموع.

١٠ ـ فَمُتَّفِقٌ جَفْنِي وَسُهْدِي[1] وَعَبْرَتِي
وَمُفْتَرِقٌ صَبْرِي وَقَلْبِي الْمُبَلْبَلُ

فمتفق: خبر مقدم.

جفني: مبتدأ مؤخر.

وسهدي: السهد والسهاد والأرق والسهر بمعنى واحد.

وعبرتي: بفتح العين: تحلّب الدمع، كما في «الصحاح».

ومفترق صبري: أشار إلى النوع الذي يقال له: المتفِق والمفترِق ـ بكسر ما قبل الآخر فيهما ـ وهو: اتفاق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً، واختلاف أشخاصهم، وهو نوع عظيم، وفائدة معرفته

---

(١) في «النفح»: «سهدي وجفني». وقال محقق «الطبقات»: في المطبوعة: «وقلبي المبلل» والمثبت من ج ، ز ومجموعة متون المصطلح ٣.

خشية ظنّ الشخصين شخصاً واحداً، ومعرفة الصحيح من غيره؛ لأنه ربما يكون أحد المشتركين ثقة، والآخر ضعيفاً، فيُضَعَّف ما هو صحيح، ويُصَحَّح ما هو ضعيف.

وينقسم إلى ثمانية أقسام:

الأول: أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم، كالخليل بن أحمد لستةٍ، وخالد بن الوليد لاثنين من الصحابة.

الثاني: أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم وأسماء أجدادهم، كأحمد ابن جعفر بن حمدان لأربعة.

الثالث: أن تتفق الكنية والنسبة معاً، كأبي عمران الجَوْني لاثنين بصريين.

الرابع: أن يتفق في الاسم والنسب في الجملة، كمحمد بن عبدالله الأنصاري لاثنين.

الخامس: أن تتفق كناهم وأسماء آبائهم، كأبي بكر بن عياش لثلاثة.

السادس: أن تتفق أسماؤهم وكنى آبائهم، كصالح ابن أبي صالح لأربعة.

السابع: أن يكون الاتفاق في اسم أو في كنية أو في نسبة فقط، ويقع في السند منهم واحد باسمه أو بكنيته أو بنسبته خاصة، مهملاً

من ذكر أبيه أو غيره مما يتميز به عن المشارك له فيها أُورد به، فيلتبس الأمر فيه؛ كحماد مهملاً من ذكر أبيه، وعبدالله كذلك.

الثامن: أن يكون الاتفاق في النسب فقط، والافتراق في أن ما نسب إليه أحدهما غير ما نسب إليه الآخر، كالحنفي؛ فإن المنسوب إليه إما قبيلة، أو مذهب أبي حنيفة النعمان بن ثابت.

وقلبي المبلبل: المصاب بالبلبال، أي: الحزن. أشار إلى القَلْبِ، وهو قسمان: الأول: إبدال راو من رواة حديث مشهور عنه بغيره، كحديث مشهور عن سالم جُعل عن نافع ليُرَغَّب فيه.

الثاني: إبدال سند حديث بسند آخر، كما فعل أهل بغداد حين قدم البخاري إليها حيث قلبوا سند مئة حديث، فجعلوا سند كل واحد لآخر، فلما عرضت عليه ردها لإسنادها، فاعترفوا بفضله.

١١ ـ ومُـؤْتَـلِفٌ شَـجْـوِي وَوَجْـدي وَلَـوْعَـتي
ومُخْتَلِفٌ حَـظِّي ومـا فـيـك آمُـلُ[1]

ومؤتلف وجدي وشجوي: وهو: ضرر الحب.

ولوعتي ـ بفتح فسكون ـ: حرقة الحب.

---

(١) كذا في «الطبقات» و«نفح الطيب»، وما ذكره الشارح موجود أيضاً في مخطوطة «أعيان العصر»: (وجدي وشجوي). وقال محقق «الطبقات»: في ج: «وما فيك أومل» والمثبت في المطبوعة والمجموعة ٣.

مختلف حظي ـ بالظاء المشالة ـ: النصيب.

وما فيك آمل: أي: أؤمل. أشار إلى النوع المسمى بالمؤتلِف والمختلِف ـ بكسر اللام فيهما ـ وهو ما اتفقت أسماء رواته خطاً، واختلفت نطقاً. والعبرة باتفاق الخط بالحروف من غير اعتبار النقط أو الشكل، كعُقَيل بضم العين وفتح القاف، وعَقِيل بفتح العين وكسر القاف؛ وسلام بالتخفيف، وسلّام بالتشديد؛ وخَبيب كله بالفتح إلا خُبيب بن عدي، وخُبيب بن عبد الرحمن بن خبيب، وأبا خُبيب كنية ابن الزبير؛ فإن ذلك بضم الخاء؛ وحَكيم كله بالفتح إلا حُكيم بن عبدالله، وزريق بن حُكيم فبالضم؛ وسَلَمة بفتح اللام، إلا عمرو بن سَلِمة إمام قومه، وبني سَلِمة من الأنصار؛ فالبكسر؛ وعُبادة بالضم، إلا محمد بن عَبادة شيخ البخاري فبالفتح.

١٢ ـ خُذِ الوَجْدَ عَنِّي مُسْنَداً ومُعَنْعَناً
فغيري بِمَوْضُوعِ[1] الهوى يَتَجَمَّلُ

خذ الوجد: أي: الحب.

عني مسنداً: أشار إلى المسند، وهو: مرفوعُ صحابي أتى بسند ظاهره الاتصال، أي ظاهرة عدم الانقطاع عند المسنِد ـ بكسر

(١) في «النفح»: «موضوع». وقال محقق «الطبقات»: في ج، ز: «بموضوع الهوى يتحمل» وفي المجموعة: «بموضوع الهوى يتحلل». مثلما أثبتها الشارح.

النون ـ. فخرج بقولنا: مرفوع صحابي؛ مرفوعُ التابعي، فإنه مرسل؛ ومرفوع مَنْ دونَ التابعي فإنه معضل، أو معلق؛ وبقولنا: بسند ظاهره الاتصال؛ ما ظاهره الانقطاع، فلا يسمى واحد من ذلك مسنداً. وأفاد قولنا: ظاهره الاتصال؛ دخول ما كان انقطاعه خفياً واتصاله ظاهِراً، كعنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقاؤه، فهو مسنَد.

وقال الحافظ أبو عمر بن عبد البر: هو ما جاء عن النبي ﷺ خاصة، متصلاً كان أو منقطعاً.

ومثال الثاني: مالك، عن الزهري، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ.

ومثال الثاني: مالك، عن الزهري، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ. فهو مع انقطاعه ـ لكون الزهري لم يسمع من ابن عباس ـ مسنَد.

وقيل المسنَد: ما اتصل إسناده ولو مع الوقف، فيكون هو والمتصل سواء، لإطلاق كل منهما على المرفوع والموقوف. والأول أصح.

ومعنعناً: أشار إلى المعنعن، وهو: المروي بعن، كفلان عن فلان. قيل: إن المعنعن مرسل؛ والصحيح أنه متصل بشرط أن لا يكون المعنعِن مدلِّساً، وشرط إمكان لقاء بعضهم بعضاً. واختلف في

اشتراط ثبوت اللقاء، فقال مسلم: لا يشترط، بل تكفي المعاصرة، وادعى الإجماع على ذلك. وقال البخاري: لا بد من اللقاء. وزاد آخرون فقالوا باشتراط طول الصحبة، ومنهم من شرط معـرفته بالرواية عنه.

فغيري بموضوع الهوى: ـ بـالقصر ـ ميـل النفس لما لا يليق شرعاً. وقد يطلق على الأمر المحمود كمحبة الأنبياء والأولياء والعلماء والصالحين، وبالمدّ: اسم للرياح.

يتحلل: أي: يذوب من كثرة الشوق. أشار إلى الموضوع، وهو في اللغة: الملصق، يقال: وضع فلان يده على كذا، أي: ألصقها به. وعرفاً: المختلق المصنوع على رسول الله ﷺ.

وإنما أدرج في أقسام الحديث مع أنه ليس بحديث لأجل معرفة الطرق التي يتوصل بها لمعرفته، وتحرم روايته إلا مبيّناً.

فمنه حديث: تختَّموا بالزَّبَرْجَد، فإنه يسر لا عسر فيه. قـال الحافظ ابن حجر: إنه موضوع.

وحديث: أكرموا الشهود، فإن الله يستخرج بهم الحقوق ويدفع بهم الظلم. صرَّح الصاغاني بوضعه.

وحديث: مداد العلماء أفضل من دم الشهداء. قال الخطيب: موضوع، قال الزَرْكَشي: هو من كلام الحسن البصري.

وحديث: يوم صومكم، يوم نحركم. قال في «المقاصد» عن جماعة من الحفاظ: لا أصل له.

١٣ ـ وذي نُبَذٌ من مُبْهَمِ ٱلْحُبِّ فَاعْتَبِرْ
وَغَامِضُهُ إنْ رُمْتَ شَرْحاً أَطْوَلُ[1]

وذي نبذ ـ بضم ففتح ـ جمع نبذة، كغرف وغرفة. قال في «الصحاح»: يقال ذهب ماله وبقي نبذ منه، وبأرض كذا نُبَذ من ماء وكلأ، وفي رأسه نُبَذ من شيب، وأصاب الأرض نبذ من مطر، أي: شيء يسير.

من مبهم الحبّ: أشار إلى المُبْهَم، وهو: ما فيه راو لم يُسَمَّ، سواء كان رجلًا أو امرأة، في الحديث أو الإسناد.

فمثال الأول: ما رواه الشيخان من حديث عائشة، أن امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها في الحيض، قال: خذي فِرصة من مسك فتطهري بها، الحديث. فهذه المرأة هي أسماء كما في رواية مسلم، وفي نسبتها خلاف. فقيل: بنت يزيد بن السكن الأنصاري، وقيل: بنت شَكَل، وهو الذي في مسلم. قال العراقي:

---

(١) قال محقق «الطبقات»: في المطبوعة: «روى سد إلى مهم الحب فاعتبر * وفائقه»، وفي ج، ز: «نبذ إلى منهم فاعتبر وغامضه». والأصول مضطربة كما ترى. والمثبت في المجموعة ٣. في «نفح الطيب»: «أحوَل» بدلًا من «أطول».

وهو الصواب. وقال النووي: يحتمل أن القصة جرت من امرأتين في مجلس أو مجلسين.

ومثال الثاني: ما رواه النسائي من رواية عليّ بن يحيى بن خلاد، عن أبيه، عن عم له بدري، في حديث المسيء صلاته؛ العم المبهم: رِفاعة ـ بكسر الراء ـ بن نافع كما عُيِّنَ في أبي داود.

فاعتبر: أشار به إلى الاعتبار، وهو: أن تتتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء. كذلك الحديث الذي يظن أنه فرد، ليعلم هل له متابع أم لا؛ وممن صرَّح بكيفيته ابن حبان، حيث قال: مثاله أن يروي حماد بن سلمة حديثاً لم يتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ فينظر: هل رَوى ذلك ثقةٌ غير أيوب عن ابن سيرين؟ فإن لم يوجد، فثقة غير ابن سيرين عن أبي هريرة، وإلا، فصحابي آخر غير أبي هريرة؛ فأي ذلك وُجِدَ عُلِمَ أن للحديث أصلاً يرجع إليه، وإلا فلا. انتهى.

وغامضه: مغلَقُه.

إن رمت: بضم التاء وفتحها.

شرحاً: كشفاً وبياناً.

أطوّل: أشار لغامض الحديث، كحديث رواه النسائي من رواية القاسم بن محمد، عن ابن مسعود، قال: أصاب النبي ﷺ بعض

نسائه ثم نام حتى أصبح، الحديث. فإن القاسم لم يدرك ابن مسعود، وقد أفرد ذلك بالتأليف.

١٤ ـ عَزيزٌ بكم صَبٌّ ذليلٌ لعِزِّكم
وَمَشْهورُ أوصافِ المحبِّ التَذَلُّلُ[1]

عزيز بكم صب: يقال: صببت الماء فانصب، أي: سكبته فانسكب، وماء صبّ، كقولك: ماء سكب، وماء غور، والصبابة رقة الشوق وحرارته، ورجل صب، أي: عاشق مشتاق. كذا في «الصحاح».

ذليل: متَذلل.

لعزكم: لقدركم الرفيع، أشار إلى العزيز، وهو: أن يرويه اثنان عن اثنين، ولو في بعض طبقاته، فلا يضر الزيادة عليهما، وإنما يضر النقص عنهما؛ سمي بذلك لقلة وجوده، أو لكونه اشتد وقوي لمجيئه من طريق آخر. يقال: عز، أي قَوِيَ؛ كما في قوله: ﴿ **فعززنا بثالث** ﴾ [سورة يسٓ ١٤] أي: قَوَّيْنا. واعلم أن العزيز ليس شرطاً للصحيح، يعني ليس وجود رواية اثنين عن اثنين شرطاً لوجود

(١) قال محقق «الطبقات»: «سقط هذا البيت من المطبوعة، وهو في: ج، ز، والمجموعة ٣، ورواية ج: «ومشكور أوصاف»، والمثبت من: ز، والمجموعة، ورواية ج، ز: «المحب التدلل» والمثبت من المجموعة، وهذا البيت في المجموعة مقدم على الذي قبله». وهو في «الطبقات» البيت ١٥.

الحديث الصحيح، بل الصحيح ما صح إسناده، ولو كان رواية واحد.

ومشهور أوصاف المحب التذلل: أشار إلى المشهور، وهو: ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين، وإذا زاد على ما فوق الاثنين زيادة بلغت به حد التواتر لم يضر في تسميته مشهوراً، ويكون حينئذ متواتراً مشهوراً.

* * *

(تنبيهان):

الأول: ذهب جماعة إلى أن المستفيض مرادف للمشهور، فحدُّه هو حد المستفيض. ومال آخرون للمخالفة بينهما بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه، وما بينهما سواء. والمشهور أعم مما ذكر، فيشمل ما كان أوله منقولاً عن الآحاد.

وقيل: إن المستفيض ما تلقته الأمة بالقبول دون اعتبار عدد، ولذلك قال القفال والصيرفي: إنه والمتواتر بمعنى واحد.

الثاني: قد يطلق أهل الحديث المشهور على ما اشتهر على الألسنة، فيشمل ما له إسناد واحد ومالا إسناد له أبداً. ومثل له السخاوي بقوله: علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل؛ فإنه قد اشتهر ولم يوجد له إسناد أصلاً، وقيل: إنه موضوع، والله أعلم.

* * *

١٥ ـ غـريبٌ يُقـاسِي البُعْـدَ عنـك، ومـالَـهُ
وحـقِّـك عـن دارِ الـقِـلَى مُـتَـحـوَّلُ[١]

غَريبٌ يقاسي البُعْدَ عنك وماله وحقِّك عن دار القِلَى: أي: عن دار أصابه منها الهجر.

متحوّل: أي: تحوُّل. أشار إلى الغريب، وهو: ما رواه راو فقط منفرد بروايته عن كل أحد: إما بجميع المتن، كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته، فإنه لم يصح إلا من حديث عبدالله بن دينار، عن ابن عمر. أو ببعضه، كحديث زكاة الفطر حيث قيل: إن مالكاً انفرد عن سائر رواته بقوله من المسلمين. أو بجميع السند، كالحديث الذي رواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، قال: الأعمال بالنية. قال الخليلي: أخطأ عبد المجيد، وهو غير محفوظ من حديث زيد بن أسلم، بوجه، فهذا مما أخطأ فيه الثقة عن الثقة. أو ببعضه، كان سقط من سند الحديث راو، سواء كان جليلاً أو لا، كحديث أمّ زرع، إذ المحفوظ فيه رواية عيسى بن يونس، وغيره، عن هشام بن عروة، عن أخيه عبدالله، عن أبيهما، عن عائشة. ورواه الطبراني من حديث

---

(١) وهو البيت ١٤ في «الطبقات». وفي «نفح الطيب»: «وحق الهوى عن داره متحول».

الدراوردي وغيره، عن هشام، بدون واسطة أخيه. قاله شيخ الإسلام.

١٦ ـ فرِفْقاً بِمَقْطوعِ الوَسائلِ مَالَه
إلَيكَ سَبيلٌ لا ولا عنكَ مَعْدِلُ[1]

فرفقاً: معمول لمحذوف.

بمقطوع الوسائل: جمع وسيلة.

ماله إليك سبيل: طريق، وهو كالتأكيد لما قبله.

لا ولا عنك بمعدل: أي: عدول.

أشار إلى المقطوع، وجمعه ـ كما قال ابن الصلاح ـ المقاطع والمقاطيع، وهو: الموقوف على التابعي قولاً له أو فعلاً.

قال: ووجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع في كلام الشافعي، ثم الطبراني.

قال الحافظ العراقي: ووجدته في كلام الحميدي والدارقطني.

١٧ ـ فلا زِلْتَ في عِزٍّ مَنِيعٍ ورِفْعةٍ
ولا زِلتَ تَعْلُو بالتَّجَنِّي فأنْزِلُ[2]

---

(١) قال محقق «الطبقات»: (في المطبوعة «فرفقاً لمقطوع الوسائل»، والمثبت في: ج، ز، والمجموعة ٤).

(٢) في «الطبقات»:
«ولا زلت في عز منيع ورفعة ... ولا زلت تعلو بالتجني وأنزل».

فلا زلت في عز منيع ورفعة: هذا دعاء له.

ولا زلت تعلو بالتجني: أشار إلى العالي، وهو: ما قلَّت رجال إسناده.

وهو خمسة أقسام:

الأول: القرب من النبي ﷺ، كأن يروي حديثاً بعدد قليل بالنسبة لإسناد آخر يرد به ذلك الحديث بعدد كثير، وكان ذلك السند القليل صحيحاً، لأنه مع ضعف الإسناد لا اعتبار به؛ وهذا القسم أعظمها وأجلها.

الثاني: القرب إلى إمام من أئمة الحديث موصوف بالحفظ والضبط، كمالك وأضرابه، وإن كثر العدد بعده إلى النبي ﷺ.

ويسمى الأول بالعلو المطلق، والثاني بالنسبي.

الثالث: علو نسبي أيضاً، لكنه مقيد بالنسبة إلى الكتب الستة وغيرها؛ كأن يروي حديثاً من طريق كتاب من الكتب الستة، ولو رواه من غير طريقها لوقع أعلى من روايته من طريقها، وهذا النوع هو الذي كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة والإبدال والمساواة والمصافحة.

الرابع: العلو بتقدم وفاة راو عن شيخ على وفاة آخر راو عنه؛ فالذي روى عمن تقدَّمت وفاته أعلى من الذي روى عمن تأخرت، وإن اتفقا في الرواية عن شيخ واحد.

الخامس: علو الإسناد بسبب تقدم السماع بالنسبة لراو آخر مشارك له في السماع، عن شيخه أو عن رفيق لشيخه؛ كأن يكون سماع أحدهما من ستين سنة، والآخر من أربعين، وتساوى العدد إليهما، فالأول أعلى، سواء تقدمت وفاته على الآخر أم لا.

وأشار بقوله: **فأنزل** إلى النازل، وهو خمسة أقسام أيضاً تعلم من ضدّها، والعالي أشرف منه؛ نعم إن ترجح النازل بحفظ رجاله وعدالتهم أو كونه متصلاً بالسماع، وفي العالي حضور أو إجازة؛ فالنزول حينئذ هو المختار، والله أعلم.

١٨ ـ أُوَرِّي بِسُعْدَى والرَّبابِ وزَيْنَبٍ
وَأنْتَ الذي تُعْنى وأنْتَ المُؤَمَّلُ

أورّي: من التوْرية، وهي من الوراء لجعل أحد معنييها وراء، أي: خلفاً، لعدم إرادته، وقيل من الإراءة لأن السامع يرى المعنيين، وإن كان مراده أحدهما.

بسعدي والرباب وزينب وأنت الذي تُعنى: بالبناء للمجهول.

وأنت المؤمل.

ثم أراد أن يعرف اسم الحبيب فقال:

١٩ ـ فَخُذْ أوَّلاً من آخِرٍ ثم أوَّلاً
من النِّصْفِ منه فَهْوَ فيه مُكَمَّلُ

فخذ أولاً: أي: أول كلمة من الشطر الأول.

من آخر: من البيت الأخير.

ثم خذ أولاً **من النصف منه في الآخر**، وهو الشطر الثاني.

فهو اسم الحبيب.

فيه مُكَمَّل.

٢٠ ـ أَبَـرُّ إذا أقــســمــتُ أَنِّـي بـحُـبِّـهِ
أهِـيـمُ وقَـلْبِي بـالـصَّـبـابـةِ مُـشْـعَـلُ[1]

أبرّ إذا أقسمت أَني: بفتح الهمزة.

بحبه أهيم: فهو إبراهيم، ثم قال: **وقلبي بالصبابة**: التي هي حرارة العشق.

مشعل: أي: مشتعل.

وهذا آخر ما يسر الله تعالى جمعه في دار الحديث في مدينة دمشق الشام، صانها الله تعالى عن البلاء والأسقام.

والحمد لله حمداً يوافي نعمه، ويكافىء مزيده، وصلى الله على سيدنا محمد عدد ما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) في «النفح»: (يُشْعلُ). وقال محقق «الطبقات»: (في المطبوعة: «بالصبابة يشعل»، والمثبت في: ج، ز والمجموعة ٤).

«يقول راجي شفاعة المختار، إبراهيم عبد الغفار»

تم بعون الملك القادر * ناصر من ليس له ناصر * طبع شَرح العالم الفاضل * حاوي شتيت الفضائل * الشيخ محمد بدر الدين ابن الفاضل * الشيخ يوسف البيباني * على القصيدة الظريفة ذات التلاميح اللطيفة * في مصطلح الحديث. للعلامة شهاب الدين أحمد بن فَرْح بن محمد اللخمي الإشبيلي الشافعي رحمهما الله تعالى، على ذمة مؤلفه، بدار الطباعة العامرة الزاهية الباهرة * ببولاق مصر القاهرة * تحت ظل من تعطرت بطيب ثنائه الأفواه * وبلغ من كل وصف جميل منتهاه * صاحب الطلعة البهية * والسيرة المرضية * المزري كرمه بفيض النيل سعادة أفندينا الخديوي إسماعيل * لا زالت الأيام زاهية بحلاه * متباهية بعلاه * مشمولة بإدارة من عليه أحاسن أخلاقه تثني * حسين بك حسني * وقد وافق تمام طبعه أوائل ذي القعدة من شهور سنة ١٢٨٦ ست وثمانين ومئتين وألف * من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف * صلى الله عليه وعلى آله * وكل ناسج على منواله *.

قصيدة

غرامي صحيح

١ - غـرَامِي صحيحٌ والـرَّجـا فيـكَ مُعْضَـلُ
وَحُـزْنِي وَدَمْـعِـي مُـرْسَـلٌ ومُـسَـلْسَـلُ

٢ - وَصَبْـري عَنكـم يَشْهَـدُ العقـلُ أنَّـه
ضَـعـيـفٌ ومَـتـروكٌ وَذُلِّـي أَجْمَـلُ

٣ - ولا حَـسَـنٌ إلاَّ اسْتَمـاعُ حَـديـثِـكـم
مُـشـافـهـةً يُـمْـلَى عَـلَيَّ فَـأَنْـقُـلُ

٤ - وأمْـرِي مَـوقـوفٌ عـليـك، ولـيس لي
عَـلَى أحَـدٍ إلاَّ عَـلَيْـكَ الْمُـعَـوَّلُ

٥ - وَلَـوْ كَـانَ مَـرْفُـوعـاً إلَيْـكَ لكنت لـي
عـلى رَغْـمِ عُـذَّالـي تَـرِقُّ وَتَـعْـدِلُ

٦ - وَعَـذْلُ عَـذُولي مُـنْـكَـرٌ لا أُسِـيـغُـهُ
وَزُورٌ وَتَـدْلِـيسٌ يُـرَدُّ ويُـهْـمَـلُ

٧ - أُقَـضِّي زمـاني فـيـك مُتَّـصِـلَ الأَسَـى
وَمُـنْـقَـطِـعـاً عَـمَّـا بـه أتَـوَصَّـلُ

٨ ـ وما أنا في أكفانِ هَجْرك مُدْرَجُ
تُكلِّفُني ما لا أُطيقُ فأحْمِلُ

٩ ـ وَأجْرَيْتَ دَمْعي بالدِّماءِ مُدَبَّجاً
وما هي إلاّ مُهْجَتي تَتَحَلَّلُ

١٠ ـ فَمُتَّفِقٌ جَفْني وَسُهدي وَعَبْرَتي
وَمُفْتَرِقٌ صَبْري وَقَلْبي المُبَلْبَلُ

١١ ـ ومُؤْتَلِفٌ شَجْوي وَوَجْدي وَلَوْعَتي
ومُخْتَلِفٌ حَظّي وما فيك آمُلُ

١٢ ـ خُذِ الوَجْدَ عَنّي مُسْنَداً ومُعَنْعَناً
فغيري بِمَوْضُوعِ الهوى يَتَجَمَّلُ

١٣ ـ وذي نُبَذٌ من مُبْهَمِ الْحُبِّ فاعْتَبِرْ
وَغامِضُهُ إنْ رُمْتَ شَرْحاً أطْوَلُ

١٤ ـ عَزيزٌ بكم صَبٌّ ذليلٌ لِعِزِّكم
ومَشْهورُ أوصافِ المحبِّ التَذَلُّلُ

١٥ ـ غريبٌ يُقاسِي البُعْدَ عنك، ومالَهُ
وحقِّك عن دارِ القِلَى مُتَحَوَّلُ

١٦ ـ فرِفْقاً بِمَقْطوعِ الوَسائِلِ مَالَه
إليك سبيلٌ لا ولا عنك مَعْدِلُ

١٧ ـ فلا زِلْتَ في عِزٍّ مَنيعٍ ورِفْعةٍ
ولا زلتَ تَعْلُو بالتَّجَنّي فأنْزِلُ

١٨ ـ أُوَرِّي بِسُعْدَى والرَّبابِ وَزَيْنَبٍ
وَأَنْتَ الذي تُعْنَى وأَنْتَ المُؤَمَّلُ

١٩ ـ فَخُذْ أوَّلاً من آخِرٍ ثُمَّ أوَّلاً
من النِّصْفِ منه فَهْوَ فيه مُكَمَّلُ

٢٠ ـ أَبَرُّ إذا أقسمتُ أنِّي بحُبِّهِ
أَهِيمُ وقَلْبي بالصَّبابةِ مُشْعَلُ

الفهـــرس